

فلاح الصعيد وسعر القمح

خطوة جيدة للدولة في رغبتها الجادة لتطوير ريف مصر، ضمن خطتها المستهدفة لنحو ١٥٠٠ قرية في ٥١ مركزاً على مستوى الجمهورية، وهذا أمر جيد للغاية، من باب أن يلمس المواطن البسيط، خاصة الصعيدى عدالة توزيع ثمار الإصلاح والنمو الاقتصادي.

هذا يأتي وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، وهذا فرض على الحكومة، وحق من حقوق المواطن، لكن رجل الريف البسيط، خاصة الفلاح يطمح في خدمات أخرى، فهو ربما لا يكون في ذهنه تطوير قريته التي يعيش فيها، ولكن يضع آمالاً على أن تكون هذه الخدمات عبارة عن زيادة أسعار المحاصيل التي تورد للحكومة عبر بنك التنمية والائتمان الزراعي.

نعم الفلاح يعاني من تدنى بعض أسعار المحاصيل التي تم تسعير توريدها، ومنها القمح بسعر ٧٠٠ جنيه للإردب «١٥٠ كيلو»، فهذا السعر إذا ما قورن بأسعار المواد التي تدخل في الإنتاج السولار والأسمدة، فهو لا يغطي تكلفة الأرض من إيجار، وري وأسمدة، ومبيدات.

في السنوات الأخيرة قامت الدولة بعملية تسعير القمح عند سعر ٧٠٠ جنيه، دون أى زيادات أخرى في السنوات التالية تراعى وتواجه التكلفة التي أصبحت نازلاً، ويتكبد الفلاح فى زراعة محصول استراتيجي مثل القمح.

بلغت مساحة محصول القمح ٣.١ مليون فدان عام ٢٠١٨/٢٠١٩ مقابل ٣.٢ مليون فدان عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بانخفاض بلغ نسبته ٠.٧٪ وبلغت كمية الإنتاج ٨.٦ مليون طن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ مقابل ٨.٣ مليون طن عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة بلغت نسبتها ٢.٥٪، وذلك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

بتحليل هذه البيانات يتكشف أن هناك إجحاماً من المزارعين عن زراعة القمح، والاتجاه إلى محاصيل أخرى أعلى سعر من القمح مثل الكمون والينسون وغيرهما من المحاصيل الأخرى، ثبات أسعار القمح عند ٧٠٠ جنيه، بمثابة ظلم واقع على المزارعين خاصة المزارع الصعيدى الذى يواجه الكثير من المعاناة، ولا يتمكن السواد الأعظم منهم من استبدالها بمحاصيل أخرى.

الاتصالات التي تلقيتها من عدد من أهاليينا بالصعيد حول هذا الشأن مأسوية للغاية، بأن زراعة القمح «مش جابية همها» ولذلك على الدولة إعادة النظر مرة أخرى فى تسعيرته، ورفع سعره بما يتفق ويناسب التكلفة منذ زراعته إلى حصاده، وهذه رسالة موجه لمجلس الوزراء.

أمام الحكومة فرصة خلال العام الحالى أن تلبى رغبة السواد الأعظم من أهاليينا المزارعين بالصعيد، وترفع سعر أردب عند توريده لبنك التنمية والائتمان، خاصة أنه موسم حصاد القمح على الأبواب.

يا سادة: إذا كانت الأرض تخرج كل الخير من باطنها، فعلى الحكومة أن تعي أن تكلفة هذا الخير باهظة، لا يتحملها المزارع البسيط في ريف صعيد مصر، فهل تستمع الحكومة ويتحرك مجلس الوزراء لصرخات الفلاح الصعيدى بزيادة سعر أردب القمح؟